

اقتصاد

فوق الطاولة

ضيفنا الدائم أصبح مفخذاً!

علي محمود هاشم

بعيداً عما ينتظر المودعين السوريين أفراداً، وعن المنصات التمويلية التي وفرتها لاقتصادنا الوطني، أضحي تحوطيناً من تطاير شرر الأزمة المصرفية اللبنانية استحقاقاً لا يحتمل الانتظار.

ما لم تحصل معجزة، ومع تدرجه مؤخراً نحو رفض التحويلات الداخلية، نمة ما يدفع للاعتقاد أن القطاع المصرفي اللبناني يتقلب على حافة أزمة مركبة، أخطر ما فيها إعلان الحل المالى استسلامها بعدما تداعت قدرتها على راب (اللقب المتعاطف في السيفنة)، ولم يعد أمامه من ثغرة لتأخير الكارثة، سوى تلك التي تتخذ أنماطاً سياسية.

الحلول السياسية - بدورها- قد تشكل حجر الزاوية لكثرة أخرى، فما لم تولد معجزة تمويل خارجية، وهذا مستبعد نظراً للشكوك المرجحة إزاء مصادر الأزمة وتطلعاتها، فمة ما يدعو للاعتقاد أن الحلول السياسية الداخلية منقطعة تماماً هي الأخرى تبعاً للتلاحم العميق بين الطبقة السياسية اللبنانية وبين الاقتصاد الربيعي من ناحية، وبنيتها المعلنة عدم قبول الانقاص حاد في مصالحها، من ناحية أخرى.

على المقلب السوري، ثمة مترتبات متوقعة تتطلب حلولاً معقدة لتجاوز التحديات التي تتهدد جذورها من الاقتصاد اللبناني إلى أراضينا، على التوازي مع حلول إدارية لتشابكها المؤسسي مع القطاع المصرفي الوطني.. بعض التحديات الأخرى تتركز داخل الأراضي السورية حصراً، وفي مقدمها «التهرب»، ضيفنا الدائم على منصة الشعارات الحكومية.

ترجع القدرة اللبنانية على الاستمرار جراء (ضبط) التسهيلات المصرفية، يشي بتحول الاستيراد نحو قنوات أخرى قد تكون سورية إحداهما.. ولأن التهرب يسلك الطرق ذاتها التي يسر عليها الاستيراد، فمة ما يدعو للاعتقاد بتربصه على المسرب المعاكس، التحويلات النظامية الخاصة بتوريد السلع الأساسية.

حالياً، يشترط صرفنا المركزي نحو ٧٠ بالمائة من التصخم في أسعار السلع الأساسية الممولة مركزياً، ما يعزز جاذبية تهريبها خارجاً، ومع اكتشاف قدرتنا المحدودة على تمويل استيراد الأساسيات إبان الاحتجاج المعلن عن رفض التدخل في سوق القطع ضماناً للقدرة على الاستمرار بذلك، تتجلى مخاطر تهريب السلع الأساسية وكأنها شراة التصخم في بلدان إثنين، وهو ما لا طاقة لنا به مهما بدت كلفته صغيرة، خاصة أن (مبخرنا المركزي) ينوء بمهمة التصدي لروائح التهريب داخلًا، فكيف له أن يتصدى له بالاجتهاب؟

«مكافحة التهرب»، المتصدر الدائم في مضافة شعاراتنا الحكومية للعام الثالث على التوالي، لربما سيبتدئ لنفسه حزاماً ناسفاً مع التبدلات الأخيرة في الجوار، يتهدد به قدرتنا المحدودة أصلاً في تفكيك الحد الأدنى من الأفخاخ الاجتماعية.

في إحدى ذرا الشغف الشعاراتي مطمح العام الجاري، أعلنت الحكومة «خريطة طريق» لإعلان سورية خالية من المهربات قبل أن تضع - طوعاً - في الزوارب الجانبية، لكل ذلك، تبدو العودة -أقله إلى «الطريق» المنتهي عند الحدود- خياراً (إجبارياً).

وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار تكشف لـ «الوطن»:

تحصيل ٣٦ مليار ليرة فقط من إيجارات أملاك الدولة والعمل ليس كما هو مطلوب



هنا غانم

فتح ملفات ١٢ ألف عقار.. المعالج منها ١٩٨ فقط.. ووزارات غير مبالية بالموضوع

وبيّنت حسني أن هناك بعض الوزارات متجاوبة والبعض الآخر غير مبال بالامر، علماً بأن هناك أراضي ومساحات لم يتم التعامل معها بشكل صحيح حتى الآن، لكن تستطيع القول إن الحكومة طلبت من المحافظين في كل محافظة التعاون مع اللجنة المكلفة بمتابعة الملف، وذلك بغية جرد عقاراتها بطريقة صحيحة، خاصة أن هناك أراضي واسعة حتى الوزراء لا يمكنهم معرفتها، إلا أن المحافظة بالتاكيد تستطيع معرفة كل شبر وعائذاته في أي جهة تكون.

وفيما يخص مدينة دمشق، أكدت الوزيرة الدول ومتابعة ملف العقارات والأموال المؤجرة والمستثمرة من القطاع الخاص، أكدت أنه لم يعد خافياً على أحد ما يعتري هذا الملف من خفايا وهدر وإهمال في حق المال العام، مبيته أنه لو تمت مقارنة نتائج العمل على المستوى الكلي؛ لوجدنا أن المعالجة ليست بالمستوى المطلوب، رغم تحقيق بعض الإنجازات، إذ وصل رقم الإيرادات اليوم الناجمة عن تصويب الخلل في بعض الملفات إلى نحو ٣٦ مليار ليرة سورية، ومن المفترض أن يكون هناك رقم نهائي جديد قبل نهاية العام الحالي (٢٠١٩)، لكن ما يدعو للتفاؤل أن اللجنة تعمل على وضع قاعدة بيانات خاصة بالموضوع، انتهت من إعداد نحو ٨٠بالمائة منها، لكنها بحاجة إلى إقلاع وتوثيق ضمن برنامج يستطيع موظف واحد أن يديره في حال الانتهاء منه.

دمشق. ولفت الوزيرة إلى أن هناك أماكن في دمشق غير مقبول أن تُجر بقيمتها الحالية، والغريب في الأمر أن المحافظة سابقاً كان فيها غموض، ولم توضح أن هناك عقارات تابعة لها، إلا بعد توجيه العديد من الكتب، والإحاح لإعادة تقييمها وفق الأسعار الراهجة التي تؤمن مليارات الليرات للدولة.

وذكرت أن هناك مناطق تابعة لمحافظة دمشق لم تحرك فيها ساكنة، علماً بأنه تم الإيعاز لأصحاب الشأن، لكن من دون جدوى، ومثلاً، هناك معمل الإسمنت بدمشق، رغم كبر مساحته وموقعه الممتاز، ما زال على حاله، علماً بأنه مصدر استثمار مهم، لكن الملف بحاجة إلى تحريك، هو وغيره من المعامل التي لديها مساحات كبيرة لكنها بحاجة إلى إعادة تقييم.

ولم تخف الوزيرة عن هناك العديد من المساعي لإعاققة فتح ملفات بعض العقارات، لجهة أن القاضين على العمل فيها وجدوا أن هذه الإجراءات قائمة منذ سنين ولا يريدون الخوض فيها.

وبخصوص أملاك وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بينت الوزيرة حسني أن لديها الكثير من العقارات والصلوات التي تم سابقاً الكشف عن أنها باسم المؤسسة السورية للتجارة لكنها لمستثمر من القطاع الخاص، والحكومة تقوم حالياً بمعالجة الموضوع وإعادة أملاك الدولة إلى أصولها.

داود: لا علم للإدارة بوجود مخالفت!

هدم ٦ مخالقات بناء في مجمع الرمال الذهبية بعد سنوات على ارتكاب بعضها!

البناء داخل المجمع لكن الصمت كان سيد الموقف وهذا يشكل مخالفة صريحة لأحكام المرسوم /٤٠/ لعام ٢٠١٢ الذي يعاقب حتى العاملين في الجهات الإدارية المقصرين من أداء واجبهم بالرقابة أو قمع المخالفات بالرغم من أنفي ليرة سورية حتى عشرة آلاف ليرة عن كل متر مربع إضافة إلى الحبس حتى ثلاث سنوات.

وأوضح رئيس اللجنة الإدارية للمجمع ماهر داود لـ«الوطن» أنه لا علم للإدارة بوجود مخالقات لأنها من اختصاص وعمل الوحدة الإدارية، مؤكداً توجهه عدة كتب لها لتكثيف الجولات كإجراء احترازي لعدم قيام أي مخالفة ومتابعة الرخص الممنوحة لإيقاف أي خلل قبل الوصول إلى ما وصلت إليه.

الهدم المركزي تنفيذاً للمرسوم /٤٠/ لعام ٢٠١٢ وقد تم التنفيذ صباح الخميس الماضي.

من جهة المكلف رئاسة بلدية مثن الساحل على دندة امتنع عن جواب «الوطن» عن سبب عدم إصدار قرارات الهدم حتى الثالث عشر من هذا الشهر أي قبل يوم واحد من الهدم في الوقت الذي وقعت المخالفات منذ سنوات أو أشهر ماضية حيث أفاد أن الإضبارة في المحافظة وأنه لا يستطيع إعطاء أي معلومات عنها.

وحول دور مجمع الرمال الذهبية في متابعة هذه المخالفات رغم أن بعضها وقع منذ ٢٠١٥ علمنا أن إدارة المجمع وجهت عدة كتب منذ ٢٠١٥ وحتى الآن لبلدية مثن الساحل طالبتها فيها بإرسال مندوبين لقمع مخالقات

وذكر مدير المكتب الفني في الأمانة العامة للمحافظة غسان سمعان لـ«الوطن» أن المخالفات حدثتها بلدية مثن الساحل الذي يقع المجمع في قطاعها، ورفعها للمحافظة وهي عبارة عن تعدد على الوجائب -إقامة قبو زيادة عن المساحة المسموح بها- وملحق على السطح الأخير وغرفة على السطح وقبو في الوجيبة الجانبية - زيادة في مساحة القبو وفي مساحة الطابق الأرضي وإنشاء سقائف مع طابق مخالف وزيادة في الارتفاع... الخ..

وهي أعمال غير مرمخة من الوحدة الإدارية وفق نظام ضابطة البناء المعمول به.

وأضاف: بعد تنظيم الضبوط اللازمة وصدور أوامر الهدم تمت إحالة هذه المخالفات من قبل المحافظ للجنة

والنفوذ في مخالفة الأنظمة والقوانين.. الخ.

في ضوء ما تقدم وغيره ينظر الكثيرون إلى عملية هدم وقمع أي مخالفة في المجمع نظرة مختلفة خاصة إذا كان صاحب المخالفة اسماً كبيراً في عالم المال والاستثمار والأعمال رغم أنهم يتساءلون في الوقت نفسه عن سر أو أسرار عدم منع قيام المخالفة بالأصل ومن ثم عن سر بقائها من دون هدم وقمع عدة سنوات.

فقد أقدمت لجنة الهدم المركزية في محافظة طرطوس نهاية الأسبوع الماضي وبمؤازرة كبيرة من قوى الأمن الداخلي على (هدم) عدة مخالقات بناء في مجمع الرمال الذهبية بحضور المحافظ صفوان أبو سعدى وقائد الشرطة اللواء محمد بركات وعدد من المعنيين.

طرطوس- الوطن

مخالفة البناء في مجمع سياحي رائد ومهم كمجمع الرمال الذهبية الواقع على شاطئ المتوسط شمال مدينة طرطوس ليس كبقية المخالفات في أي مكان، فأي مخالفة في هذا المجمع ومهما كان نوعها أو حجمها تكسب صاحبها عشرات الملايين إذا كانت الشالبيه العائدة له على الصف الأول، كما تجعل أصحاب الشالبيهات غير المخالفة يغارون من جيرانهم المخالفين ولا سيما أن معظمهم أصحاب مال ونفوذ ولا يقبلون أن يترك غيرهم يخالف ويبيد دارته بينما يتمتعون هم من ذلك، والمخالفة هناك تصبح حديث المعنئين وتكرس أكثر وأكثر سلطة المال

الأسعار ترتفع بأكثر من ٢٠ بالمئة في الأسواق.. و«التموين»: لن نسمح للتجار برفع الأسعار!!

الوطن

عربش؛ مطلوب إعادة النظر بـ«السورية للتجارة» لضعف دورها في السوق

وبالنسبة لدور «التموين»، في ضبط السوق وسط هذه الارتفاعات في أسعار المواد، فقد بين معاون مدير تموين دمشق عبد المنعم رحال لـ«الوطن»، أن المديرية قامت بتكثيف دورياتها والضغط على تجار الجملة، وإجبارهم على إبراز الفواتير وتداولها والعمل وفق الأسعار المحددة فيها.

وأكد رحال أن مخالفة عدم الالتزام بالسعر تعرض صاحبها للإحالة إلى القضاء إضافة إلى إغلاق المحل لمدة أقصاها شهر، مبيهاً أنه إلى الآن لم تصدر أي صكوك سعرية جديدة تسمح للتاجر بزيادة أسعار المواد، ونوه بأن المديرية لديها أكثر من ٢٥ دورية يومية تجوب الأسواق، إذ بلغ عدد إغلاقات المحال التجارية المسجلة منذ بداية الشهر الحالي حتى الخميس الماضي ٦٠ إغلاقاً، فيما بلغ عدد الضبوط خلال الشهر الماضي حوالي ٩٠٠ ضبط، و٧٥ حالة إغلاق، أما منذ بداية العام حتى الشهر الماضي فقد تجاوز عدد الضبوط ٨٠ ألف ضبط.

أكد الأستاذ بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور شفيق عربش أن الأسعار سوف تواصل ارتفاعها ما لم يتم ضبط سعر صرف الدولار، في ظل الطلب المتزايد عليه، خاصة أن مصرف سورية المركزي قام بتخفيض عدد السلع الممولة.

واقترح عربش إعادة النظر في هيكلية وعمل المؤسسة السورية للتجارة نظراً لضعف جدوى عملها في السوق، نافية أن يكون هناك أي دور إيجابي لتعديلات قانون التموين رقم ١٤ والتي تتم دراسة تعديلاته بحيث يتم تشديد العقوبة ورفع الغرامات بحق المخالفين، مبيهاً أنه لا يمكن لأي قانون أن يكون فعالاً ما دمتا فعالية من نذرة الإنتاج وسط إجراءات اقتصادية غير فعالة.

شهدت أسواق العاصمة دمشق ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، وخاصة الرئيسية، تخطت نسبة ٢٠ بالمئة، وذلك بحسب عدة تجار جملة تحدثت إليهم «الوطن» في جولة على الأسواق، وذلك على مدار الأيام الثلاثة الماضية، بالترافق مع تخطي سعر صرف الدينار السوري، بغية الوقوف على تائر السوق بهذا المستوى غير المسبوق لسعر الصرف.


شهدت أسعار الزيوت والسمون ارتفاعاً بنسبة قدرها ٢٥ بالمئة، في حين تباينت نسب ارتفاع بقية المواد التموينية الرئيسية كالآرز والسكر والطحين بنسب تتراوح بين ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة، ترافق ذلك مع تراجع في مستوى الحركة في الأسواق بصورة عامة، وهو ما يعمق حالة الركود.

وبين تجار جملة في السوق أن سبب ارتفاع هذه الأسعار هو أن أغلب المواد مستوردة، وبالتالي فإن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة سوف يؤدي إلى رفع سعرها، ملقن اللوم على توقف دور مبادرة رجال الأعمال لدعم الليرة السورية مؤخراً، السبب الذي أدى إلى زيادة الضغط على السوق السوداء طلباً للدولار من أجل تمويل المستوردات.

عضو في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق -طلب عدم ذكر اسمه- أوضح لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار مرتبط بسببين رئيسيين، هما ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة، وضيق دائرة المنافسة في الأسواق، مؤكداً أن السوق السورية لم تعد تشهد حجم المنافسة الذي كان موجوداً سابقاً، وهذا سبب رئيس في ارتفاع الأسعار، مبيهاً أن اتساع دائرة المنافسة سوف يجبر التاجر على خفض سعر بضاعته أو الاكتفاء بهامش ربح بسيط.

أما عن سعر الصرف ومبادرة القطاع الخاص لدعم الليرة، فقد أكد عضو مجلس الإدارة أن الغرفة شريك وداعم للمبادرة، لكن لا يوجد علاقة مباشرة للغرفة في توقفها مؤخراً عن منح التمويل بحسب ما كان متفقاً عليه، مشيراً إلى حق التاجر في تحصيل ربح يمكنه من إعادة القطع المدفوع لاستيراد بضاعة جديدة.

وفيما يخص الخطوات التي يمكن أن تأخذها الغرفة للمساهمة في ضبط السوق، فقد شد على أن دور الغرفة يقتصر على رفع المقترحات إلى الجهات المختصة فقط.



PROCUREMENT NOTICE

(UNDP-SYR- ITB-121R-1٩)

Invitation to Bid

Empowered lives. Resilient nations.

Supply OF Wooden Hives with beekeeping kits in Al-Qamishli, Al-Qunitra, and Dara'a Cities - Syria

UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid

Bids shall be submitted by **27th November 2019, 15:00 PM Damascus time.**

For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/pr ocurement.html

- procurement-notices.undp.org/

- www.facebook.com/UNDP.Syria



إعلان استدرج عروض أسعار

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

SYR-ITB-121R-1٩

دعوة لتقييم عروض

Empowered lives. Resilient nations.

توريد خلايا نحل خشبية مع مستلزمات تربية النحل في مدن القامشلي والقنيطرة ودرعا - سورية

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه

آخر يوم لتقديم العروض **٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩، ٠٣:٠٠ بعد الظهر**

توقيت دمشق

لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استدرج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/pr ocurement.html

- procurement-notices.undp.org/

- www.facebook.com/UNDP.Syria